

أسعار الفائدة وأثرها على التسهيلات الائتمانية في الأردن

سليمان إبراهيم شلاش محمد

قسم إدارة الأعمال - جامعة آل البيت

(قدم للنشر في ٢٠/٨/١٤٢٥هـ ؛ وقبل للنشر في ١٣/١/١٤٢٧هـ)

ملخص البحث. تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على تطور هيكل أسعار الفائدة في الاقتصاد الأردني خلال فترة التعويم وخلال فترة تحديدها من البنك المركزي وبيان آثارها في التسهيلات الائتمانية للبنوك المرخصة. ومن نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين أسعار الفائدة والتسهيلات الائتمانية خلال الفترة (١٩٨١-٢٠٠٣م). وأن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين أسعار الفائدة والتسهيلات الائتمانية في فترة التحديد إضافة إلى أن هناك علاقة طردية ضعيفة بين أسعار الفائدة والتسهيلات الائتمانية في فترة التعويم. مما سبق نلاحظ أن هناك تناقضاً بين نتائج اختبار الفرضيات من جهة والنظرية الاقتصادية من جهة أخرى. ويمكن تبرير هذه النتيجة بأن حجم السيولة لدى البنوك الأردنية مرتفع والذي أدى بدوره إلى زيادة التسهيلات مع أن أسعار الفائدة ارتفعت، كما أن الاقتصاد الأردني يعتبر من الاقتصاديات النامية والدورة الاقتصادية غير متطورة حيث إن القروض غير حساسة لسعر الفائدة مما يدل على عدم كفاءة السياسة النقدية.

وأهم ما توصي إليه الدراسة أن يعتمد البنك المركزي نظام التعويم المدار، وتطوير أدوات السياسة النقدية لتكون أكثر فعالية في التأثير في البنوك حيث إن سيولة البنوك بالأردن مرتفعة مما يؤدي إلى ضعف وسائل السياسة النقدية في التأثير، وهناك إمكانية امتصاص السيولة الزائدة المهذرة في الحسابات الجارية لدى البنوك التجارية عن طريق زيادة تفعيل وتطوير الخدمات والأدوات للمؤسسات

المالية الإسلامية، والسعي نحو تطبيق فكرة البنوك الشاملة لتستطيع تقديم مجموعة واسعة من الأعمال المصرفية والأعمال التقليدية، إضافة إلى المشاركة في العمليات المتعلقة بمخصصة شركات ومؤسسات القطاع العام، وأن تتوجه البنوك لعمليات الاندماج لكي تتمكن من زيادة عمليات الاستثمار بعد تحولها إلى بنوك كبيرة تتمكن من المشاركة داخلياً وخارجياً في قروض دولية كبيرة.

المقدمة

شهد الاقتصاد الأردني في الآونة الأخيرة تطورات على الصعيد الداخلي والخارجي، فعلى الصعيد الدولي كان لأزمة الخليج وتراجع معدلات تحويلات المواطنين من الخارج وانخفاض حجم المساعدات وانخفاض حجم صادرات الأردن الأثر الواضح في النمو الاقتصادي، أما على المستوى الداخلي فقد بدأت مرحلة جديدة من الإصلاح الاقتصادي وإعادة هيكلته حيث شهدت هذه الفترة فتره التعويم و التحرير المالي حيث اتجه الأردن لتشجيع انتقال رؤوس الأموال إلي الأردن وإلى إزالة القيود على رؤوس الأموال وتعويم أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية و الودائع أصبحت تحدد بناء على آلية السوق، وتعتبر البنوك الدعامة لأي اقتصاد حيث إنها تمول خطط التنمية الاقتصادية المحلية و الأجنبية، ونظرا لأهمية البنوك فإنه من المهم دراسة نشاط البنوك وما يؤثر فيه من المتغيرات الكلية [١].

أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الدور التي تلعبه البنوك في الاقتصاد الوطني، حيث إن البنوك تقوم بتمويل خطط النمو الاقتصادي من خلال تقديمها التسهيلات الائتمانية والتي تشكل ما نسبته ٣٠٪ من استخدامات الأموال، حيث هناك عوامل تؤثر في حجم التسهيلات الائتمانية أهمها أسعار الفائدة، إن سعر الفائدة في أي

اقتصاد يكون إما محدداً من قبل البنك المركزي أو معوماً يتحدد بناء على نقطة التوازن بين العرض و الطلب على التسهيلات الائتمانية. وقد تطوّر هيكل أسعار الفائدة في الأردن خلال فترتي التعويم والتحديد من قبل البنك المركزي والذي كان له تأثير متباين في حجم التسهيلات الائتمانية لذلك جاءت هذه الدراسة لمعرفة حجم هذا التأثير.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على التطور الهيكلي لأسعار الفائدة في الاقتصاد الأردني خلال فترة التحديد من البنك المركزي وخلال فترة التعويم وبيان أثرهما في التسهيلات الائتمانية للبنوك المرخصة في الأردن.

مشكلة الدراسة

- ١- ما هو حجم التسهيلات الائتمانية وسعر الفائدة في الفترة التي كانت فيها أسعار الفائدة محددة من البنك المركزي (١٩٨١-١٩٨٩م)؟
- ٢- ما هو حجم التسهيلات الائتمانية و سعر الفائدة في الفترة التي كانت فيها أسعار الفائدة معومة (١٩٩٠ - ٢٠٠٣م)؟
- ٣- ما هي طبيعة العلاقة بين أسعار الفائدة والتسهيلات الائتمانية خلال فترة الدراسة؟

٤- ما هي طبيعة العلاقة بين أسعار الفائدة المحددة والتسهيلات الائتمانية؟

٥- ما هي طبيعة العلاقة بين أسعار الفائدة المعومة والتسهيلات الائتمانية؟

الدراسات السابقة

١- تطور هامش الفائدة لدى البنوك التجارية وأثره في التسهيلات المصرفية [١]:

تهدف الدراسة إلى البحث بشكل موسع في موضوع الهامش الربحي خلال الفترات المتلاحقة لتطور أسعار الفائدة لدى البنوك. وإلى تقصي الأسباب الحقيقية التي أدت إلى اتساع هامش الفائدة خلال فترة التعويم و الأثر الذي يتركه الهامش في المتغيرات الاقتصادية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين أسعار الفائدة و التسهيلات الائتمانية في مرحلة التحديد وعكسية مع التسهيلات الائتمانية في فترة التعويم ، أوصت الدراسة لنجاح سياسة التعويم في أسعار الفائدة لابد من الإصلاحات وتعديل القوانين التي تحد من الاستثمار وتعديل السياسة النقدية بما يوائم التطورات الجديدة في الاقتصاد ، يجب إعادة النظر بمعدلات الفائدة على الودائع والاحتياطي القانوني للأثر الواضح لهما في ارتفاع هامش أسعار الفائدة .

٢- سياسة أسعار الفوائد و أثرها في المتغيرات الاقتصادية في الأردن [٢] : سعت

هذه الدراسة لتقييم سياسة أسعار الفائدة قبل الشروع بتعويهما، بالإضافة إلى إنها طرحت محاولة لتقييم سياسة أسعار الفائدة في مرحلة التعويم، ونظراً لحداثة سياسة التعويم فإن المحاولة جاءت مبكرة خاصة بما يتعلق بأسعار الفائدة على المدى الطويل و استجابته للعوامل الاقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى أثر أسعار الفائدة في المتغيرات الاقتصادية الكلية.

٣- هامش أسعار الفائدة [٣] : تحدثت هذه الدراسة عن هامش الفائدة و هل هو

مرتفع في الاقتصاد الأردني وطريقة حسابه والأسس التي استند عليها الاقتصاديون في حديثهم عن ارتفاع الهامش. وتحدثت الدراسة عن أثر ارتفاع الهامش على تكاليف الودائع وميكانيكية تسعير القروض وتحديد تكلفة الودائع في الأسواق المالية.

٤- **إدارة أسعار الفائدة في ظل التعويم [٤]:** تحدثت الدراسة عن التطور التاريخي لأسعار الفائدة في السوق الأردني وعن العوامل المؤثرة في سعر الفائدة، وتحدثت الدراسة عن أسعار الفائدة في ظل التعويم وكيف يتحدد وتقييم تجربة الأردن في ظل التعويم وبيان أثر التعويم في المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأردن.

٥- **هامش الفائدة في السوق المصرفي الأردني [٥]:** ركزت هذه الدراسة على موضوع اتساع الهامش في الجهاز المصرفي، مستعرضة في البداية مفهوم هامش الفائدة للجهاز المصرفي و مقياسه ومحدداته و من ثم التطور التاريخي للهامش قبل وبعد فترة التعويم، ومدى ملائمة الهامش للجهاز المصرفي و الأسباب التي أدت إلى اتساع هذا الهامش. وخلصت الدراسة إلى أن هامش الفائدة اظهر اتساعاً واضحاً خلال مرحلة التعويم، وذلك مع مقارنته مع فترة ما قبل التعويم.

فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطور هيكل أسعار الفائدة والتسهيلات الائتمانية خلال الفترة (١٩٨١-٢٠٠٣م) للبنوك المرخصة.

الفرضية الثانية

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطور أسعار الفائدة خلال فترة تحديدها من قبل البنك المركزي (١٩٨١-١٩٨٩م) و التسهيلات الائتمانية للبنوك المرخصة.

الفرضية الثالثة

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطور أسعار الفائدة خلال فترة التعويم (١٩٩٠-٢٠٠٣م) والتسهيلات الائتمانية للبنوك المرخصة.

منهجية البحث العلمي المستخدمة في الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والإحصائي لقياس و عرض و تحليل البيانات و تقييمها و تفسيرها، و تم الاعتماد بشكل أساسي على البيانات الصادرة من البنك المركزي الأردني فيما يتعلق بالمتغيرات محل الدراسة، بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي spss تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية للإجابة على تساؤلات الدراسة و تحقيق أهداف الدراسة.

وسائل جمع المعلومات

تم الاعتماد على المصادر الثانوية المتمثلة بالبيانات النظرية من الكتب و المراجع والدوريات والتي بحثت في موضوع الدراسة بهدف تطوير الإطار النظري للدراسة بالإضافة إلى البيانات الكمية الصادرة عن البنك المركزي و البيانات الموجودة بالدوريات؛ و ذلك للاستفادة منها في مجال الدراسة و الاستعانة بها في الجانب التحليلي و القياسي.

متغيرات الدراسة

١- المتغيرات المستقلة:

- سعر الفائدة للفترة الزمنية (١٩٨١-٢٠٠٣).
- سعر الفائدة خلال فترة التحديد (١٩٨١-١٩٨٩).
- أسعار الفائدة خلال فترة التعويم (١٩٩٠-٢٠٠٣).

٢- المتغير التابع:

- حجم التسهيلات الائتمانية

النماذج القياسية المستخدمة في الدراسة

و لقياس أثر سعر الفائدة في التسهيلات الائتمانية تم استخدام النموذج القياسي المتمثل بمعامل الانحدار البسيط في محاولة تفسير أثر سعر الفائدة في حجم التسهيلات الائتمانية وفقا لذلك فقد تم توصيف النموذج القياسي التالي:

$$y = \alpha + \beta Z_i + \mu$$

حيث :

y : المتغير التابع ويمثل التسهيلات الائتمانية.

Z_i : المتغير المستقل عند الفترة الزمنية I .

μ : تمثل المتغيرات العشوائية غير الداخلة في النموذج.

α : ثابت.

β : الميل.

ب- نموذج الدراسة

١- **نموذج الفرضية الأولى** : سيتم فيه تحليل أثر المتغير المستقل (سعر الفائدة للفترة الزمنية (١٩٨١-٢٠٠٣م)) في المتغير التابع (حجم التسهيلات الائتمانية) ؛ وذلك بأخذ سلسلة ربع سنوية لجميع متغيرات النموذج من (١٩٨١-٢٠٠٣) وعليه باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) الاعتيادية وبلاستعانة ببرنامج Spss سيتم تقدير النموذج التالي :

$$y = \alpha + \beta R_i + \mu$$

حيث :

R_i : المتغير المستقل وهو سعر الفائدة للفترة الزمنية (١٩٨١-٢٠٠٣م).

٢- **نموذج الفرضية الثانية** : سيتم فيه تحليل أثر المتغير المستقل (سعر الفائدة خلال فترة التحديد للفترة الزمنية (١٩٨١-١٩٨٩م)) على المتغير التابع (حجم التسهيلات الائتمانية) ؛ وذلك بأخذ سلسلة ربع سنوية لجميع متغيرات النموذج من (١٩٨١-١٩٨٩) وعليه باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) الاعتيادية وبلاستعانة ببرنامج Spss سيتم تقدير النموذج التالي :

$$y = \alpha + \beta D_i + \mu$$

حيث :

D_i : أسعار الفائدة خلال فترة التحديد (١٩٨١-١٩٨٩م).

٣- نموذج الفرضية الثالثة: سيتم فيه تحليل أثر المتغير المستقل (سعر الفائدة خلال فترة التعويم للفترة الزمنية (١٩٩٠-٢٠٠٣م)) في المتغير التابع (حجم التسهيلات الائتمانية)؛ وذلك بأخذ سلسلة ربع سنوية لجميع متغيرات النموذج من (١٩٩٠-٢٠٠٣م) وعليه باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) الاعتيادية وبلاستعانة ببرنامج Spss سيتم تقدير النموذج التالي :

$$y = \alpha + \beta L_i + \mu$$

حيث :

L_i : أسعار الفائدة خلال فترة التعويم (١٩٩٠-٢٠٠٣م).

حدود ونطاق الدراسة

غطت الدراسة الفترة الواقعة ما بين (١٩٨١ - ٢٠٠٣م) لتطور كل من أسعار الفائدة والتسهيلات الائتمانية للبنوك الأردنية المرخصة .

محددات الدراسة

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة قلة الدراسات السابقة، أما الدراسات القريبة من موضوع الدراسة كانت في الغالب ذات طابع نظري.

الفصل الأول: السياسة النقدية مفهومها، أهدافها ، و أدواتها

السياسة النقدية

ظهر مصطلح السياسة النقدية مع بدايات القرن التاسع عشر والذي يعتبر من أهم وظائف البنوك المركزية للتأثير في مجرى الحياة الاقتصادية وخاصة حجم الائتمان الممنوح

من قبل البنوك التجارية لتتكيف مع الظروف الاقتصادية السائدة، حيث تتجه لاتباع السياسة الائتمانية المقررة من قبل البنوك المركزية.

مفهوم السياسة النقدية وأهدافها

ولقد تم تعريف السياسة النقدية من قبل العديد من الاقتصاديين فيرى الاقتصادي جونسون (Johnson) [٦] "إن السياسة النقدية هي سياسة البنك المركزي التي يستخدمها للسيطرة على عرض النقد كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة" أما بالنسبة للاقتصادي [٧] (Einzig) فيرى أن السياسة النقدية مسؤولة عن كافة القرارات والإجراءات بصرف النظر عما إذا كانت أهداف نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام الاقتصادي.

ونلاحظ من خلال هذه التعاريف أن السلطة النقدية تعمل من خلال السيطرة على المتغيرات النقدية (العملة والائتمان) للتأثير في المتغيرات الحقيقية للاقتصاد القومي.

وتختلف السياسة النقدية بأهدافها من دولة لأخرى تبعاً لمستوى النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، وتتركز أهم أهداف السياسة النقدية في ستة قضايا رئيسة يمكن تلخيصها في تحقيق الاستقرار في الأسعار، والاستقرار النسبي في مستوى الأسعار المحلية ومعدلات الفائدة، والعمل على حل مشكلة البطالة، والاستقرار في سوق العمل، وتحقيق معدلات مرضية للنمو الاقتصادي والحفاظ على استقرار سوق الصرف، وتحقيق الاستقرار النقدي في السوق المالي للدولة [٨].

وبالنظر للأهداف السابقة فإن السياسة النقدية ومن خلال أدواتها المختلفة تستطيع الوصول إلى تحقيق الأهداف بكفاءة وبالتالي تحقيق الهدف الأكبر للسياسة النقدية ألا وهو الاستقرار النقدي في البلاد، فتتحقق فرص العمل، وتحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار

المحلية وأسعار الفائدة وسعر الصرف ما هي إلا مقومات الاستقرار المالي والنقدي في الاقتصاديات المختلفة [٩].

ومن هنا فقد برزت السياسة النقدية في الأردن بأهدافها والذي ظهر جلياً في قانون البنك المركزي، إذ أشارت المادة الرابعة من القانون إلى أن الهدف الرئيس لإنشاء البنك المركزي هو الحفاظ على الاستقرار النقدي في المملكة، وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني، ومن ثم تشجيع النمو الاقتصادي المطرد، وظهر حالياً محاور خمسة لأهداف السياسة النقدية في الأردن وتتلخص في العمل على استقرار سعر الصرف، وأسعار الفائدة، وتقييد مستوى الائتمان المحلي، وتحرير معلمات مراقبة العملة تدريجياً، واتباع سياسات الائتمان الموجهة لقطاعات ذات أولوية اقتصادية [١٠].

أدوات السياسة النقدية

وسيتناول موجز لأدوات السياسة النقدية بدءاً بالأدوات النقدية الكمية وانتقالاً إلى الأدوات النوعية مع التركيز على الأهداف المنشودة من الأدوات المستخدمة:

الأدوات النوعية: ويقصد بها الوسائل التي تكون موجهة من قبل السلطات التنفيذية ممثلة بالبنك المركزي للتأثير في حجم وأنواع محددة من الائتمان أي أنها توضع بقصد التأثير في قطاعات معينة من الاقتصاد القومي دون غيرها [١١].

وتنبع أهمية الأدوات النوعية للسياسة النقدية في ظل غياب سوق مالي حقيقي في الدول النامية بشكل خاص، وبالتالي يلجأ البنك المركزي باستمرار إلى أدوات نوعية بهدف تحقيق أهداف سياسة اقتصادية معينة، ولعل التاريخ الاقتصادي لسياسات البنك المركزي يشير إلى فاعلية اللجوء إلى هذا المنهج، وبخاصة في مجال السياسات الائتمانية، ومن أهم الأدوات النوعية التي لجأ إليها البنك المركزي هي السقوف الائتمانية، وتحديد

أسعار الفوائد وإدارة الموجودات الأجنبية ولقد أخذ البنك المركزي يقلل من استخدام هذه الأدوات بالنسبة للأدوات الكمية، إلى أن وصل الأمر في بداية عام ١٩٩٥م إلى إلغاء السقف الذي يشترط أن لا تزيد التسهيلات الائتمانية بالدينار والعملات الأجنبية على ٩٠٪ من إجمالي ودائع العملاء بالدينار [٩].

الأدوات الكمية : تتمثل الرقابة الكمية على الائتمان في التأثير في الحجم الكلي للائتمان من دون الاهتمام باتجاه الاستثمار [١٢] وتحتوي الأدوات الكمية على عمليات السوق المفتوحة، ونسبة الاحتياطات، وسعر الخصم، ويتوقف الحجم الكلي للائتمان على عاملين أساسيين هما أولاً: حجم الاحتياطات النقدية الحاضرة لدى القطاع المصرفي والنسبة، وثانياً: النسبة المقررة أو المعمول بها بين الاحتياطات النقدية الحاضرة والودائع، وتتوقف مقدرة البنك المركزي في التحكم في كمية الائتمان على استطاعة التأثير في العاملين المذكورين أو أحدهما، وذلك من خلال استخدام الأدوات الكمية [١٣].

السياسة النقدية وسياسة أسعار الفائدة

يعتبر سعر الفائدة من أهم الأدوات النقدية الاختيارية التي تستخدمها السلطة النقدية عموماً بهدف تحقيق قوانين الاستثمار ووسائل الإقراض [١٤]، ويعتبر من الرقابة المباشرة على الائتمان التي تسمح للبنوك المركزية تنظيم أقصى نسبة من الفائدة على الائتمان وعلى الودائع الزمنية، ومؤسسات التمويل في المصارف، وحسابات التمويل غير البنكية [١٥]، ولهذا فقد تم تصميم الإدارة للرقابة عام (١٩٩٣م) من قبل البنك الاحتياطي الفدرالي [١٦] التي تم تأسيسها للحد من أي زيادة في خطر صعوبات التمويل للبنوك التي كانت تعطي معدلات فائدة مرتفعة للتنافس على الودائع.

وأهمية هذه الأداة للسياسة النقدية نابعة من أن عمليات السوق المفتوحة وسعر إعادة الخصم يعتمد عليها ويعمل من خلالها للتأثير في البنوك والمؤسسات المالية من جانب الطلب على القروض مثل الأفراد والمؤسسات والمستثمرين وتحدد أسعار الفائدة من قبل السلطة النقدية متمثلة بالبنك المركزي و أحياناً تقوم السلطة النقدية بتحرير سعر الفائدة ويصبح تحديد سعر الفائدة من خلال السوق.

ومن هنا فإن سعر الفائدة لا يؤثر في نسبة الاحتياطات الكلية للبنوك ولكنه يؤثر في عرض النقد، فإذا زادت نسبة الفائدة فإن هذا الأمر سيتربك أثراً ملموسة على جانب الطلب على التسهيلات الائتمانية؛ وذلك بالانخفاض ونستطيع القول بأن البنك المركزي من خلال السياسة النقدية وباستخدامه لأداة سعر الفائدة فإنه يلعب دوراً بالغاً في عرض النقد فعند رغبته في زيادة عرض النقد في ظروف الكساد فإنه يسعى إلى تخفيض معدل الخصم وبالتالي تنخفض أسعار الفائدة فيزداد الطلب على التسهيلات الائتمانية رغبةً في زيادة عرض النقد وفي حالة الازدهار والرواج فيسعى البنك المركزي إلى زيادة معدل الخصم وبالتالي ترتفع أسعار الفائدة مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على التسهيلات الائتمانية. وهكذا تساهم سياسة تغيير سعر الخصم و سعر الفائدة في تقليل الائتمان أو في توسيع الائتمان حسب الحالة التي يتعرض لها الاقتصاد القومي، حالة التضخم او حالة الكساد.

وقد دارت مناقشات كثيرة حول مدى فعالية سعر الخصم وسعر الفائدة ومدى قدرة البنك المركزي في استخدام هذه الأدوات الفنية للرقابة على الائتمان والضغط على البنوك التجارية لتكييف سياستها الائتمانية. فقد أثبتت التجربة أن تغيير سعر الخصم وسعر الفائدة من قبل البنك المركزي لا ينعكس دائماً وبسرعة على أسعار الفائدة التي تطبقها البنوك التجارية في تعاملها مع المنظمين ورجال الاعمال، وأن كثيراً من البنوك التجارية لا يغير سعر الفائدة الذي يتعامل به رغم حدوث تغيير في سعر الخصم وسعر

الفائدة ولسنوات عديدة؛ وذلك لعدم تأثير سياسة تغيير سعر الخصم وسعر الفائدة في الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية بشكل مباشر ومحاولة البنوك التجارية الاحتفاظ باحتياطات نقدية كافية تبعتها عن الالتزام بسياسة البنك المركزي.

ومن الناحية العملية، فإن سياسة سعر الخصم وسعر الفائدة تأخذ قدراً كبيراً من الفعالية في حالتين، الحالة الأولى إذا ما اضطرت البنوك التجارية؛ نتيجة لقلّة الاحتياطات النقدية الموجودة لديها اللجوء إلى البنك المركزي وخصم بعض ما لديها من أوراق مالية أو الاقتراض من البنك المركزي. وتؤدي هذه السياسة ثمارها في حالة رفع سعر الخصم وسعر الفائدة أكثر مما هو في حالة خفض سعر الخصم وسعر الفائدة في تحقيق الأهداف المحددة في كل حالة. وفي الحالة الثانية، عندما تنظر البنوك التجارية إلى تغيير سعر الخصم وسعر الفائدة على أنه مؤشر يكشف اتجاه ونية السلطة النقدية فيما إذا كانت سوف تتبع السياسة النقدية التوسعية أو الانكماشية.

نخلص مما سبق إلى أن سياسة سعر الخصم وسعر الفائدة لم تعتبر في الوقت الحاضر وإلى حد كبير سوى مؤشر أمام البنوك التجارية يعبر عن اتجاه السلطة النقدية في اتباع سياسة ائتمان معينة إلا أنه يظل لهذه السياسة دور مكمل إلى جانب الوسائل والأدوات الفنية الأخرى للسياسة النقدية.

الفصل الثاني: نظرة إلى مفهوم أسعار الفائدة والتسهيلات الائتمانية

سعر الفائدة

سعر الفائدة هو عبارة عن نسبة مئوية و التي تمثل العائد على استعمال الأموال واستثمارها لفترة معينة. يعتبر سعر الفائدة التعويض المادي عن حجم المخاطر التي يتعرض لها صاحب رأس المال، يختلف مفهوم الفائدة (العائد) عند كل من الدائن صاحب رأس

المال والمدين المقترض، حيث يطلق عليها المقترض فائدة الإقراض و يطلق عليها الدائن فائدة الاستثمار.

العوامل المؤثرة في سعر الفائدة [٤]:

١- التغير في عرض النقد

أثر التغير في عرض النقد على أسعار الفائدة يكون من خلال:

(أ) أثر التغير في عرض الأموال القابلة للإقراض، حيث يمكن التحكم في مستوى أسعار الفائدة من خلال التأثير في عرض النقد.

(ب) أثر عرض النقد في معدل التضخم، حيث يؤدي التغير في عرض النقد إلى التغير في مستوى الأسعار.

٢- عرض الأموال و الطلب عليها

يتقرر سعر الفائدة السوقي في ضوء المستوى الكلي للادخار و الاستثمار مع الأخذ بعين الاعتبار التغير في عرض النقد.

٣- السياسة النقدية

يمكن لأي بنك مركزي التأثير في مستوى عرض النقد و مستوى الأموال القابلة للإقراض من خلال السياسات النقدية التقليدية كسعر الخصم، و نسبة الاحتياطي القانوني، و عمليات السوق المفتوحة.

٤- التوقعات السائدة في السوق

توقعات السوق لأسعار الفائدة هي التي تقرر العلاقة بين أسعار الفائدة للاستحقاقات القصيرة و الطويلة الأجل، حيث إنه إذا كانت هناك توقعات بارتفاع اسعار الفائدة على الاقتراض فإن هذا الأمر سوف يقلل حجم الطلب على القروض و في حالة كان هناك توقعات بانخفاض أسعار الفائدة على الاقتراض فإن هذا الأمر سوف يزيد

حجم الطلب على التسهيلات، إذاً التوقعات تؤثر في حجم العرض و الطلب على التسهيلات الائتمانية و الذي بالتالي يؤثر في سعر الفائدة.

٥- شكل منحنى العائد

منحنى العائد هو عبارة عن العلاقة بين سعر الفائدة و مدة الاستحقاق حيث يكون منحنى العائد إيجابياً إذا كانت مستويات الفوائد في المدى الطويل أعلى من الفائدة في المستوى القصير بينما يكون منحنى العائد سلبياً إذا كانت الفوائد على المدى القصير أعلى من الفوائد على المدى الطويل، هذا المنحنى يعكس التوقعات المستقبلية بشأن أسعار الفائدة.

التسهيلات الائتمانية

تعتبر التسهيلات الائتمانية التي يقدمها الجهاز المصرفي من أكثر الاستثمارات ربحية بالنسبة للبنوك. لذلك تستثمر البنوك جزءاً كبيراً من مواردها في مجال القروض، تعتبر التسهيلات الائتمانية ذات سيولة منخفضة؛ وذلك بسبب عدم قدرة البنوك المطالبة بسداد القرض قبل موعد استحقاقه

أنواع التسهيلات الائتمانية:

يمكن تصنيف التسهيلات الائتمانية حسب:

١- الغرض من هذه التسهيلات

ويقسم إلى القروض الإنتاجية و القروض الاستهلاكية، حيث إن القروض الإنتاجية توجه لتمويل الإنتاج و العمليات الصناعية. أما التمويل الاستهلاكي هو لتمويل احتياجات الأفراد الاستهلاكية و المعيشية. يعتبر التمويل الإنتاجي أهم من التمويل الاستهلاكي؛ لأن تمويل الإنتاج يطور و ينمي قطاع الصناعة وهو القطاع الذي يقاس عليه مدى تقدم الدولة اقتصادياً.

٢- حسب مدة الاستحقاق

تقسم القروض إلى قروض طويلة الأجل و قروض متوسطة الأجل و قروض قصيرة الأجل [١٧].

٣- الضمان

و الضمانات بالعادة تكون إما ضمانات عينية أو شخصية، الضمانات العينية تكون على شكل أملاك منقولة كالبضائع، والعقارات، والأوراق التجارية، والأوراق المالية، ومنها ما هو غير منقول كالعقارات. البنوك بالعادة لا تتحمس للضمانات الغير منقولة بسبب إشكاليات في البيع و منازعات قضائية و تفضل الضمانات العينية؛ لأنه من السهل بيعها والحصول على الأموال. أما التسهيلات بضمان شخصي فتؤلف نسبة كبيرة من عمليات الجهاز المصرفي والضمان الشخصي يكون على شكل وعود بالسداد دون تقديم ضمانات عينية [١٨].

الفصل الثالث: التطور التاريخي لأسعار الفائدة في الاقتصاد الأردني [٣]

مراحل تطور أسعار الفائدة في الأردن:

١- المرحلة الأولى

من مطلع الخمسينيات حتى بداية عقد السبعينيات وقد تميزت هذه الفترة باستقرار أسعار الفوائد وغياب التدخل الرسمي عنها عدا ما هو منصوص عليه في قانون المراجعة العثماني.

٢- المرحلة الثانية

وهي فترة السبعينيات فقد أجاز قانون البنك المركزي الأردني رقم (٢١) لسنة (١٩٦٠م) تحديد سعر الفائدة على الودائع و القروض التي تقدمها البنوك التجارية لجمهور المتعاملين وعلى الرغم من أن هذه الفترة شهدت عدة أحداث مهمة في تاريخ

الأردن السياسي و الاقتصادي (أيلول، الحرب الإسرائيلية/ العربية، الطفرة النفطية) إلا أن التغييرات التي أدخلت على سوق أسعار الفائدة كانت بسيطة فقد بقي الحد الأدنى ٩٪ وبقي تدخل البنك المركزي المباشر في أسعار الفائدة في الحد الأدنى، حيث اقتصر في النصف الأول من عقد السبعينيات حتى الثمسينيات بمنح أسعار فائدة تفضيلية للقطاع الصناعي كما تدخلت بوضع حد أدنى لأسعار الفائدة على الودائع.

أما في خلال النصف الثاني من هذا العقد فقد شهد سوق أسعار الفائدة تدخلا من البنك المركزي ففي ١٩٧٩/٨/٥م فرض البنك المركزي حدا أدنى لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية مقداره ٨٪ ومنع البنك تقاضي فوائد تقل عن ١٪ أو ما يقرره البنك المركزي من حد أدنى للفوائد وكانت هذه المرة الأولى التي يتدخل فيها البنك المركزي في تحديد حد أدنى لسعر الفائدة أقل مما حدده البنك المركزي في قانون المراجعة المعمول فيه، وكان هذا الإجراء محاولة لم تتابع لأجل إرساء ما يسمى بسعر الفائدة الأفضل.

٣- المرحلة الثالثة

وهي فترة الثمانينيات وقد تميزت بحدوث العديد من التطورات الاقتصادية والسياسية المهمة مثل نشوب الحرب العراقية الإيرانية وتدهور أسعار النفط العربي وتراجع النشاط الاقتصادي للأردن، وتعرض الجهاز المصرفي لضغوطات وتبني الأردن برنامج التصحيح الاقتصادي وإعادة جدولة ديون الأردن هذه الأحداث الاقتصادية مجملها أثرت في الوضع الاقتصادي الأردني وتطلبت من السلطات المالية والنقدية التدخل النشط للتأثير في مجرى النشاط الاقتصادي لأجل تصحيح مساره و التوجه به نحو التوازن، وتقسم هذه المرحلة إلى قسمين:

١- النصف الأول وتتميز بالانتقال من وضع حد أدنى لأسعار الفائدة على

الودائع إلى وضع حد .

أقصى، كما شهدت هذه الفترة تخفيض الحد الأعلى لأسعار الفوائد ٨,٧٥٪ بدلاً من ٩٪ وهذا أول إجراء عملي تم فيه تخفيض سعر الفائدة إلى اقل من ٩٪ [١٩].

٢- النصف الثاني من منتصف الثمانينيات فقد شهد عدة تطورات مهمة في مجال أسعار الفوائد منها:

أ) تعويم أسعار الفوائد على الودائع التي تزيد عن ٢٠٠ ألف دينار.

ب) تحديد أسعار الفوائد على التسهيلات ٧,٢٥-٨٪ وتحديد العمولة بحد أقصى مقداره ١٪.

ج) تعويم شامل لأسعار الفوائد على الودائع والعودة إلى ٩٪ كحد أقصى على التسهيلات الائتمانية في ١٩٨٨/٩/٢٤م.

د) خروج الفوائد على التسهيلات عن نطاق الحد الأقصى المعمول به وتحديدتها ب ١٠٪ سنوياً و غير المقيمين ١٣٪ سنوياً اعتباراً من ١٩٨٩/١/٢٩م [١٤].

٤- المرحلة الرابعة

وهي مرحلة التعويم الحالية التي بدأت اعتباراً من ١٩٩٠/٢/٣م فقد تم تعويم أسعار الفائدة الدائنة و المدينة [١٤] ، و قد انعكس تعويم أسعار الفائدة على اتساع هامش أسعار الفائدة لدى البنوك ، إلى جانب التوسع في حجم الائتمان الممنوح إيجابياً على ربحية البنوك في الأردن ، مما خلق مشكلة جديدة للسلطة النقدية ناتج عن اتساع هامش الفائدة وخصوصاً في حالة توافر السيولة الفائضة لدى البنوك في الأردن [٢٠] ، مما جعلها أكثر تحفظاً في إعطاء أسعار فائدة على الودائع [١٩].

تعويم أسعار الفائدة في الاقتصاد الأردني

هو ترك الحرية لأسعار الفائدة الدائنة و المدينة لتحديد وفق آلية السوق دون أي تدخل من البنك المركزي ، لابد أن نشير إلى أن التعويم لا يعني إلغاء كامل لدور السلطات النقدية بل يبقى للبنك المركزي دوراً للمحافظة على استقرارية أسعار الفائدة من خلال السياسة النقدية الغير مباشرة ، اشتدت وتيرة الحديث عن تعويم أسعار الفائدة بعد تفاقم المشكلة الاقتصادية وبروز الحاجة إلى تبني برنامج التكيف والإصلاح الاقتصادي ، بالاستعانة بخبراء من صندوق النقد الدولي أعدت الحكومة برنامجاً متكاملًا لإعادة هيكلة الاقتصاد الأردني يهدف إلى تعزيز الثقة بالاقتصاد الأردني وحل المشكلات الاقتصادية عهد إلى السياسة النقدية تحقيق **الغايات** التالية :

- ١- تعويم أسعار الفائدة.
- ٢- متابعة تطورات سعر صرف الدينار بما يضمن تحقيق الاستقرار النقدي.
- ٣- تخفيض القيود المفروضة على أنظمة مراقبة العملات الأجنبية.
- ٤- تحديد سقف لصافي الائتمان المحلي.

مبررات تعويم أسعار الفائدة في الاقتصاد الأردني :

- ١- الاستعمال الأفضل للموارد المتاحة بحيث يتم توزيع الاستثمار لصالح المشروعات التي تحقق مردوداً أكثر على حساب تلك الأقل مردوداً.
- ٢- يؤدي إلى دفع فوائد مجزية على الدينار و الذي يقلل من هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.
- ٣- المرونة في مكافحة التضخم من قبل السلطات النقدية.
- ٤- تشجيع حجم الادخار المحلي وزيادة حوالات المغتربين.
- ٥- إنصاف المدخرين عندما يكون فيها سعر الفائدة الحقيقي موجباً.

- ٦- التأثير السلبي في القروض الشخصية التي توجه حصيلتها إلى الإنفاق الاستهلاكي.
- ٧- الحد من المضاربات على الدينار حيث إنه سيجبر العديد من المضاربين على تصفية مراكزهم و العودة ثانية إلى الدينار.

سلبات التعويم [٣]

- ١- ارتفاع تكلفة الإقراض يؤدي إلى إحجام المستثمرين عن الاستثمار.
- ٢- قد ينقل سعر الفائدة المرتفع المشاريع من دائرة الجدوى إلى دائرة عدم الجدوى والذي قد يؤدي إلى تصفية المشاريع ذات المديونية المرتفعة.
- ٣- سعر الفائدة في ظل التعويم سوف يغري المستثمرين بإبقاء ودائعهم بالبنوك.
- ٤- ارتفاع معدلات المديونية بشكل عام في السوق الأردني والذي سيؤدي إلى الخوف من انهيار تلك الشركات .

كما نعلم أن الجهاز المصرفي الأردني تعرض لظروف متباينة ، خاصة بما يتعلق بمستوى السيولة حيث تأرجحت لديه بشكل كبير ففي الوقت الذي كانت فيه الأردن على أبواب أزمة سيولة حادة في بداية أزمة الخليج ، لم تشهد أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية ارتفاعاً غير معهود، رغم تجميد النشاط الإقراضي في تلك الفترة ومن ناحية أخرى بعد انتهاء أزمة الخليج وارتفاع مستويات السيولة إلى مستويات قياسية غير معهودة والتي لم تنعكس على انخفاض أسعار الفائدة وإنما تراجعت بشكل محدود [٥].

اتخذ الأردن مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي في عام ١٩٨٩م كان من أهم أركان هذه الإصلاحات هي رفع القيود على العملات الأجنبية و أسعار الفائدة لدفع المستثمرين للاستثمار محلياً وثنيهم عن تحويل

العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية؛ لأن الأردن كان عنده فجوة صرف أجنبي وفجوة بين الاستثمار والادخار [٢١].

كما نعلم أن إصلاح سياسة أسعار الفائدة لتتواءم مع طبيعة الاقتصاد هي عملية مهمة جداً، أهم مثال على ذلك قامت مؤخرا الصين بتعديل أسعار الفائدة حيث جاء هذا القرار للقضاء على الآثار السلبية لتباطؤ الاقتصاد العالمي على تنمية اقتصاد الصين ومحاولة الصين تحقيق تنمية مستدامة وسريعة و صحية للاقتصاد الوطني الصيني بالإضافة إلى أنه سيتم إعطاء الأولوية للعملات الأجنبية حيث قامت الصين بتخفيض أسعار الفائدة على القروض بمقدار ٠,٥ نقطة؛ وذلك للتقليل من تكاليف الإقراض وزيادة الطلب على الإقراض حتى يزيد النمو الاقتصادي [٢٢].

الفصل الرابع: تطور أسعار الفائدة و التسهيلات الائتمانية في الاقتصاد الأردني

كما نعلم أن أسعار الفائدة في الاقتصاد الأردني مرت بمراحل عدة فكان في مرحلة من المراحل محددًا من قبل البنك المركزي حيث يتحكم البنك المركزي بأسعار الفائدة من خلال السياسة النقدية للتأثير في النشاط الاقتصادي وفي المراحل التالية قام البنك المركزي بتعويم أسعار الفائدة حتى تشجع الاستثمار المحلي وزيادة النمو الاقتصادي بعد أن مرّ الاقتصاد الأردني بفترة تباطؤ اقتصادي وفيما يلي تحليل التغيرات في أسعار الفائدة و في حجم التسهيلات الائتمانية:

١- تطور أسعار الفائدة و التسهيلات الائتمانية في فترة تحديد أسعار الفائدة من

البنك المركزي:

جدول رقم (١). تطور أسعار الفائدة و التسهيلات الائتمانية خلال (١٩٨١-١٩٨٩م).

نسبة التغير	التسهيلات الائتمانية(مليون دينار)	نسبة التغير	أسعار الفائدة	الفترة الزمنية	
0.00000	0599.7	0.00	08.00	81	آذار
9.0211	0653.8	0.00	08.00		حزيران
5.87336	0692.2	0.00	08.00		أيلول
4.20399	0721.3	0.00	08.00		كانون الأول
9.31651	0788.5	0.00	08.00	82	آذار
7.15282	0844.9	0.00	08.00		حزيران
2.28429	0864.2	0.00	08.00		أيلول
2.66142	0887.2	0.00	08.00		كانون الأول
3.84355	0921.3	9.38	08.75	83	آذار
8.23836	0997.2	0.00	08.75		حزيران
1.52427	1012.4	0.00	08.75		أيلول
1.82734	1030.9	0.00	08.75		كانون الأول
4.21961	1074.4	0.00	08.75	84	آذار
3.53686	1112.4	0.00	08.75		حزيران
1.74398	1131.8	0.00	08.75		أيلول
4.68281	1184.8	0.00	08.75		كانون الأول
3.72215	1228.9	0.00	08.75	85	آذار
2.66905	1261.7	0.00	08.75		حزيران
1.65649	1282.6	0.00	08.75		أيلول
0.63933	1274.4	0.00	08.75		كانون الأول
4.66667	1327.5	0.00	08.75	86	آذار

تابع جدول رقم (١).

نسبة التغير	التسهيلات الائتمانية (مليون دينار)	نسبة التغير	أسعار الفائدة	الفترة الزمنية
3.75895	1377.4	0.00	08.75	حزيران
0.68245	1386.8	0.00	08.75	أيلول
0.62013	1395.4	0.00	08.75	كانون الأول
4.29984	1455.4	0.00	08.75	آذار 87
2.77587	1495.8	0.00	08.75	حزيران
4.37893	1561.3	0.00	08.75	أيلول
3.09360	1513.0	0.00	08.75	كانون الأول
5.54527	1596.9	2.86	09.00	آذار 88
1.24616	1616.8	0.00	09.00	حزيران
0.18555	1619.8	0.00	09.00	أيلول
0.87665	1634.0	0.00	09.00	كانون الأول
3.13953	1685.3	11.11	10.00	آذار 89
1.10366	1703.9	0.00	10.00	حزيران
1.26770	1682.3	0.00	10.00	أيلول
2.86513	1730.5	0.00	10.00	كانون الأول

المصدر

١- بسمة اللوزي، (تطور هامش الفائدة لدى البنوك التجارية وأثره في التسهيلات الائتمانية)، كلية الدراسات العليا و البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٥م، جدول رقم ١، ص ٨٨-٩٠.

نقلًا عن نشرات البنك المركزي الإحصائية التي تصدرها دائرة مراقبة البنوك.
٢- النسب احتسبت من قبل الباحث.

من خلال تحليل الجدول يظهر التالي :

نلاحظ أن هيكل أسعار الفائدة في فترة تحديدها من قبل البنك المركزي بقيت ثابتة من سنة ١٩٨١-١٩٨٣ م حيث بلغت الفائدة ٨٪ ، في مطلع عام ١٩٨٣ م ارتفعت الفائدة إلى ٨,٧٥٪ بنسبة تغير ٩,٣٨٪ وبقيت ثابتة إلي عام ١٩٨٧ م. في مطلع عام ١٩٨٨ م ارتفعت أسعار الفائدة إلى ٩٪ بنسبة تغير ٢,٨٦٪، وفي سنة ١٩٨٩ م ارتفعت الفائدة إلى ١٠٪ بنسبة تغير ١١,١١٪.

نلاحظ أن التسهيلات الائتمانية خلال تلك الفترة حافظت على تزايدها بالرغم من أن أسعار الفائدة في هذه المرحلة كانت متجهة نحو الارتفاع، حجم التسهيلات الائتمانية للجهاز المصرفي انخفض بمقدار ٤٨,٣ مليون دينار بنسبة تغير - ٣,٠٩٪ في شهر كانون الأول من العام ١٩٨٧ ، وكان الانخفاض الثاني للتسهيلات الائتمانية في شهر أيلول من العام ١٩٨٩ م بمقدار ٢١,٦ مليون دينار بنسبة تغير - ١,٢٦٪.

٢- تطور أسعار الفائدة و التسهيلات الائتمانية في فترة تعويم أسعار الفائدة من

البنك المركزي:

جدول رقم (٢). تطور أسعار الفائدة و التسهيلات الائتمانية خلال (١٩٩٠-٢٠٠٣م).

الفترة الزمنية	السنة	أسعار الفائدة	نسبة التغير لأقرب مترلتن	التسهيلات الائتمانية (مليون دينار)	نسبة التغير لأقرب خمسة منازل
آذار	1990	10.49	0.00	1762.7	0.00000
حزيران		10.71	2.09	1810.5	2.71175
أيلول		11.04	3.08	1841.5	1.71223

تابع جدول رقم (٢).

الفترة الزمنية	السنة	أسعار الفائدة	نسبة التغير لأقرب منزلتين	التسهيلات الائتمانية (مليون دينار)	نسبة التغير لأقرب خمسة منازل
كانون الأول		11.07	0.27	1863.8	1.21097
آذار	1991	10.89	1.63	1857.1	0.35948
حزيران		10.92	0.28	1898.6	2.23467
أيلول		11.11	1.65	1937.7	2.05941
كانون الأول		10.96	1.26	1967.9	1.55855
آذار	1992	10.93	0.27	2127.0	8.08476
حزيران		10.82	1.01	2146.9	0.93559
أيلول		10.85	0.28	2195.2	2.24976
كانون الأول		10.88	0.28	2220.6	1.15707
آذار	1993	10.60	2.57	2406.2	8.35810
حزيران		10.61	0.09	2531.1	5.19076
أيلول		10.67	0.57	2578.3	1.86480
كانون الأول		10.65	0.19	2616.9	1.49711
آذار	1994	10.70	0.47	3891.9	48.7218
حزيران		10.67	0.28	3224.8	17.1407
أيلول		10.99	2.99	3226.0	0.03721
كانون الأول		10.88	1.00	3248.4	0.69436
آذار	1995	11.00	1.10	3348.9	3.09383
حزيران		11.14	1.27	3486.5	4.10881
أيلول		11.38	2.15	3580.0	2.68177
كانون الأول		11.40	0.18	3705.7	3.51117

تابع جدول رقم (٢).

نسبة التغير لأقرب خمسة منازل	التسهيلات الائتمانية (مليون دينار)	نسبة التغير لأقرب منزلتين	أسعار الفائدة	السنة	الفترة الزمنية
4.25021	3863.2	3.33	11.78	1996	آذار
1.61006	3925.4	2.46	12.07		حزيران
0.34137	3938.8	1.41	12.24		أيلول
0.46969	3920.3	1.23	12.39		كانون الأول
1.66824	3985.7	3.47	12.82	1997	آذار
1.24696	4035.4	0.08	12.81		حزيران
0.71121	4006.7	1.64	13.02		أيلول
0.67387	3979.7	0.08	13.03		كانون الأول
4.00533	4139.1	0.31	12.99	1998	آذار
1.08961	4184.2	0.23	12.96		حزيران
0.65245	4211.5	0.31	13.00		أيلول
1.75234	4285.3	0.85	13.11		كانون الأول
1.24145	4338.5	2.67	12.76	1999	آذار
2.78668	4459.4	0.39	12.81		حزيران
0.41485	4477.9	0.47	12.75		أيلول
0.26575	4466.0	1.18	12.90		كانون الأول
0.26869	4478.0	5.58	12.18	2000	آذار
0.51362	4501.0	0.25	12.15		حزيران
0.69540	4532.3	1.07	12.02		أيلول
0.31331	4546.5	0.75	11.93		كانون الأول
0.22631	4960.1	3.85	10.49	2002	آذار

تابع جدول رقم (٢).

الفترة الزمنية	السنة	أسعار الفائدة	نسبة التغير لأقرب منزلتين	التسهيلات الائتمانية (مليون دينار)	نسبة التغير لأقرب خمسة منازل
حزيران		10.32	1.62	5044.8	1.70763
أيلول		10.26	0.58	5122.1	1.53227
كانون الأول		10.05	2.05	5130.0	0.15423
آذار	2003	09.52	5.27	5238.4	2.11306
حزيران		10.17	6.83	5219.7	0.35698
أيلول		09.95	2.16	5297.0	1.48093
كانون الأول		09.83	1.21	5262.4	0.65319

المصادر

١- بسمة اللوزي ، (تطور هامش الفائدة لدى البنوك التجارية وأثره في التسهيلات الائتمانية)، كلية الدراسات العليا و البحث العلمي ، الجامعة الأردنية ، عمان، ١٩٩٥م، جدول رقم ١، ص ٨٨ - ٩٠.

تقلاً عن نشرات البنك المركزي الإحصائية التي تصدرها دائرة مراقبة البنوك.

٢- البنك المركزي، الأردن، النشرة الإحصائية، أعداد مختلفة، دائرة مراقبة البنوك.

٣- النسب احتسبت من قبل الباحث.

من خلال تحليل الجدول يظهر التالي: نلاحظ أن أسعار الفائدة في بداية فترة التعويم بدأت بالتزايد و الارتفاع حتى وصلت إلى أعلى مستوياتها ١١.١٪ في شهر أيلول سنة ١٩٩١م ومن ثم بدأت بالانخفاض في شهر كانون الأول سنة ١٩٩١م حيث انخفضت إلى ١٠.٩٦ ، ثم تابعت الارتفاع في شهر آذار سنة ١٩٩٥م إلى أن وصلت إلى ثاني أعلى مستوى لها خلال الفترة ما بين (١٩٩٠ - ٢٠٠٣م) ١٣.١١٪ ثم عاودت الانخفاض.

التسهيلات الائتمانية ظلت محافظة على تزايدها، ولكن انخفضت التسهيلات الائتمانية بمقدار ٦,٧ مليون دينار بنسبة تغير - ٠,٤٪ في شهر آذار من العام ١٩٩١م. وبمقدار ٣٣٢,٩ مليون دينار بنسبة تغير - ١٧,١٤٪ في حزيران من عام ١٩٩٤م وبمقدار ٣٣٢,٩ مليون دينار بنسبة تغير ١٧,١٤٪ في حزيران من عام ١٩٩٤م وبمقدار ١٨,٥ مليون دينار بنسبة تغير - ٤٦٪ في كانون الأول من عام ١٩٩٦م وبمقدار ٢٨,٧ مليون دينار بنسبة تغير - ٧٪ في أيلول ١٩٩٧م وبمقدار ٢٧ مليون دينار بنسبة تغير ٦٧٪ في كانون ١٩٩٧م وبمقدار ١١,٩ مليون دينار بنسبة تغير - ٢٦٪ في كانون الأول علم ١٩٩٩م وبمقدار ١٨٧ مليون دينار بنسبة تغير - ٣٥٪ في آذار ٢٠٠٣م وبمقدار ٣٤,٦ مليون دينار بمقدار تغير - ٦٥٪ في كانون الأول من عام ٢٠٠٣م.

الفصل الخامس: التحليل الإحصائي لأثر تطور هيكل أسعار الفائدة في

التسهيلات الائتمانية للجهاز المصرفي الأردني:

في هذا الفصل سوف أقوم بدراسة أثر تطور هيكل سعر الفائدة في التسهيلات الائتمانية ودراسة أثر أسعار الفائدة في فترتي التحديد و التعويم على التسهيلات الائتمانية وذلك من خلال اختبار الفرضيات و استخدام الأساليب الإحصائية من خلال برنامج SPSS .

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

- ١- اختبار t: لمعرفة المعنوية الإحصائية لكل متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
- ٢- اختبار F: يستخدم للتعرف على معنوية النموذج ككل .

٣. معامل التحديد (R^2) : يشير إلى قوة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع فكلما اقتربت من ١ صحيح زادت القوة التفسيرية .
ويمكن وضع نموذج الدراسة بصيغته الرياضية كما يلي :

$$Y = f(R_i, D_i, L_i) + \mu$$

$$y = \alpha + \beta Z_i + \mu$$

حيث :

y : المتغير التابع ويمثل حجم التسهيلات الائتمانية.

Z_i : المتغير المستقل عند الفترة الزمنية i .

μ : تمثل المتغيرات العشوائية غير الداخلة في النموذج.

α : ثابت.

β : الميل.

اختبار الفرضيات ونتائجها

الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطور أسعار الفائدة

والتسهيلات الائتمانية خلال (١٩٨١-٢٠٠٣م).

١- نموذج الفرضية الأولى :

$$y = \alpha + \beta R_i + \mu$$

حيث :

R_i : المتغير المستقل وهو سعر الفائدة للفترة الزمنية (١٩٨١-٢٠٠٣م).

$$Y = f(R_i) + \mu$$

$$Y = -4772.9 + 723.47R_i$$

(-6.654) (10.569)

يبين معامل التحديد R^2 (انظر الملحق رقم ١) القوة التفسيرية للنموذج القياسي؛ حيث يشير معامل التحديد هنا إلى أن متغيرات النموذج المستقل تفسر ٥٤,٩٪ من التغير الحاصل في المتغير التابع وهذا يدل على وجود علاقة متوسطة القوة.

$$F = 111.711$$

بالنسبة لاختبار F فهو يقيس معنوية النموذج ككل وتشير قيمته إلى أنه معنوي عند مستوى دلالة ١٪ ودرجة ثقة ٩٩٪ مما يدل على الثقة العالية للنموذج.

ويمكن تفسير معاملات النموذج كما يلي:

- إن زيادة ١٪ في سعر الفائدة للفترة (١٩٨١-٢٠٠٣م) أدى إلى زيادة في حجم التسهيلات الائتمانية بمقدار ٧٢٣,٤٧٠ مليون دينار وهو معنوي عند مستوى دلالة ١٪ ودرجة ثقة ٩٩٪

الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطور أسعار الفائدة خلال

فترة تحديدها من قبل البنك المركزي (١٩٨١-١٩٨٩م) والتسهيلات الائتمانية.

نموذج الفرضية الثانية:

$$y = \alpha + \beta D_i + \mu$$

حيث:

D_i : المتغير المستقل وهو سعر الفائدة للفترة الزمنية (١٩٨١-١٩٨٩م).

$$Y = \alpha + \beta D_i + \mu$$

$$Y = -3207.2 + 507.32 D_i$$

(-6.422) (8.907)*

* معنوي عند مستوى ١٪.

** معنوي عند مستوى ٥٪.

*** معنوي عند مستوى ١٠٪.

يبين معامل التحديد R^2 (انظر الملحق رقم ٢) القوة التفسيرية للنموذج القياسي؛ حيث يشير معامل التحديد هنا إلى أن متغيرات النموذج المستقل تفسر ٦٩.١٪ من التغير الحاصل في المتغير التابع وهذا يدل على دقة تشخيص وبناء النموذج.

$$F = 79.331$$

بالنسبة لاختبار F فهو يقيس معنوية النموذج ككل وتشير قيمته إلى أنه معنوي عند مستوى دلالة ١٪ ودرجة ثقة ٩٩٪ مما يدل على الثقة العالية للنموذج.

ويمكن تفسير معاملات النموذج كما يلي:

- إن زيادة ١٪ في سعر الفائدة خلال فترة التحديد (١٩٨١-١٩٨٩م) أدى إلى زيادة في حجم التسهيلات الائتمانية بمقدار ٥٠٧,٣٢ مليون دينار وهو معنوي عند مستوى ١٪.

الفرضية الثالثة: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطور أسعار الفائدة خلال

فترة التعويم (١٩٩٠-٢٠٠٣م) والتسهيلات الائتمانية للبنوك المرخصة.

نموذج الفرضية الثالثة:

$$y = \alpha + \beta L_i + \mu$$

حيث:

L_i : المتغير المستقل وهو سعر الفائدة خلال فترة التعويم (١٩٩٠-٢٠٠٣م).

$$Y = \alpha + \beta L_i + \mu$$

$$Y = 958.19 + 241.72L_i$$

(0.544)^{*} (1.575)^{*}

يبين معامل التحديد R^2 (انظر الملحق رقم ٣) القوة التفسيرية للنموذج القياسي؛ حيث يشير معامل التحديد هنا إلى أن متغيرات النموذج المستقل تفسر ٤,٥٪ من التغير الحاصل في المتغير التابع وهذا يدل على وجود علاقة ليست قوية.

$$F = 2.481$$

بالنسبة لاختبار F فهو يقيس معنوية النموذج ككل وتشير قيمته إلى أنه معنوي عند مستوى أكبر من ١٠٪، لم يتضح أي اثر للدلالة الإحصائية بخلاف الفترة الأولى ويمكن تفسير معلمات النموذج كما يلي:

- إن زيادة ١٪ في سعر الفائدة خلال فترة التعويم (١٩٩٠-٢٠٠٣م) أدى إلى زيادة في حجم التسهيلات الائتمانية بمقدار ٢٤١,٧٢ مليون دينار وهو معنوي عند مستوى دلالة أعلى من ١٠٪.

النتائج

كما سبق حدث تناقض بين نتائج اختبار الفرضيات من جهة والنظرية الاقتصادية، حيث تقول النظرية إن العلاقة بين أسعار الفائدة والقروض هي علاقة عكسية حيث كانت نتائج اختبار الفرضيات تشير إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين أسعار الفائدة و التسهيلات الائتمانية ويمكن تبرير هذه النتيجة بأن حجم السيولة لدى البنوك الأردنية مرتفع والذي أدى إلى زيادة التسهيلات مع أن أسعار الفائدة مرتفعة، حيث إن سعر الفائدة هو جزء من السياسة النقدية وعندما يقوم البنك المركزي برفع سعر الخصم هذا يؤدي إلى انخفاض الطلب على القروض وتعتبر سياسة انكماشية، ولكن الاقتصاد الأردني يعتبر من الاقتصاديات النامية والدورة الاقتصادية غير متطورة

حيث إن القروض غير حساسة لسعر الفائدة والذي يدل على عدم كفاءة السياسة النقدية بالشكل المطلوب.

إن ارتفاع معدل السيولة لدى المصارف التجارية الأردنية ناتج عن أن البنك المركزي قد تبني سياسة نقدية تتمحور حول تحقيق معدل نمو في السيولة المحلية يهدف بشكل رئيس إلى استقرار نسبي في سعر صرف الدينار الأردني و الحد من الضغوط التضخمية في البلاد و تماشياً مع أهداف السياسة الاقتصادية الداعية إلى تكميش مستوى الطلب الكلي والتي رسمتها الحكومة الأردنية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إطار برنامج التصحيح عدا عام ١٩٩١ و ١٩٩٢م والسبب في ذلك أزمة الخليج والتي أدت إلى تدفق مدخرات العائدين إضافة إلى المساعدات الخارجية خلال تلك الفترة وانخفاض ضغوط التحويلات إلى الخارج لسداد الديون الخارجية بعد موافقة الدول المشاركة في نادي باريس على إعادة جدولة جزء كبير من هذه الديون في أعقاب توقيع برنامج التصحيح الثاني مع فوسني بريتون وودز .

التوصيات

- ١- مكن أن يقوم البنك المركزي باعتماد نظام التعويم المدار والذي يقوم على تحديد سعر الفائدة بناء على آلية السوق؛ بالإضافة إلى أن هذا السعر مراقب من قبل البنك المركزي؛ لأن أسعار الفائدة قد تصل إلى مستويات عالية و التي تؤدي إلى انخفاض الاستثمار والى تباطؤ الاقتصاد وانخفاض النمو الاقتصادي.
- ٢- القيام بتطوير أدوات السياسة النقدية لتكون أكثر فعالية في التأثير في البنوك حيث إن سيولة البنوك بالأردن مرتفعة مما يؤدي إلى ضعف وسائل السياسة النقدية في التأثير.

- ٤- هناك إمكانية امتصاص السيولة الزائدة المهذرة في الحسابات الجارية لدى البنوك التجارية عن طريق زيادة تفعيل و تطوير الخدمات و الأدوات و المؤسسات المالية الإسلامية.
- ٥- السعي نحو تطبيق فكرة البنوك الشاملة لتستطيع تقديم مجموعة واسعة من الأعمال المصرفية والأعمال التقليدية كخدمات التأمين والاكتتاب في السندات لها ونيابة عن الآخرين والمساهمة في بعض المؤسسات المالية وغير المالية .
- ٦- العمل على قيام المصارف التجارية باستخدام أدوات مالية جديدة في أوعية الادخار وصناديق الاستثمار وسوق المال تستثمر من خلالها السيولة المهذرة .
- ٧- إقامة علاقات تمويلية مع المشاريع الصغيرة دون الحاجة إلى الضمانات التقليدية كالرهونات، والعقارات، والكفالات، وغيرها فبذلك يتم استغلال السيولة المهذرة وتدوير الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل ومكافحة البطالة من خلال تقديم المساعدة لهذه المشاريع لتطوير الإدارة باتباع المشاريع الصغيرة للأصول المحاسبية والإدارية في تحسين الكفاءة الإنتاجية وقدرته على التسديد ويتم ذلك من خلال إعداد وتدريب فريقٍ من الموظفين للقيام بالعمل الميداني من خلال تنظيم زيارات إلى المشروع في موقعه للتعرف على احتياجاته التمويلية وتقديم الخدمات الفنية الممكنة.
- ٨- المشاركة في العمليات المتعلقة بخصخصة شركات ومؤسسات القطاع العام إضافة إلى إدخال برامج إقراضية جديدة .
- ٩- أن تتوجه البنوك لعمليات الاندماج لكي تتمكن من زيادة عمليات الاستثمار بعد تحولها إلى بنوك كبيرة تتمكن من المشاركة داخلياً وخارجياً في قروض دولية كبيرة .
- ١٠- محاولة التغيير في هيكل المصرف عن طريق تشكيل ائتلافات إستراتيجية فاعلة لغرض التنوع في الخدمات المقدمة .

المراجع

- [١] بسمة اللوزي، "تطور هامش أسعار الفائدة لدى البنوك التجارية و أثره على التسهيلات الائتمانية"، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٥م، ص ٢.
- [٢] محمد الجعفري، "سياسة أسعار الفوائد و أثرها على المتغيرات الاقتصادية في الأردن"، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩١م.
- [٣] مفلح عقل، هامش أسعار الفائدة، مجلة البنوك في الأردن، العدد ٣، مجلد ١٤، ١٩٩٥م.
- [٤] مفلح عقل، إدارة أسعار الفائدة في ظل التعويم، مجلة البنوك في الأردن، العدد ٦ ومجلد ٤، ١٩٩٠م. ص ص ٦-١١.
- [٥] محمد لطفي وآخرون، "هامش الفائدة في السوق المصرفي الأردني"، دائرة الأبحاث و الدراسات بالبنك المركزي، ١٩٩٣م، ص ١٩.
- [٦] Johnson, H, *Essay in Monetary economics*, London, Eearye, Aallen & Uwin, . 61969, p.1.
- [٧] عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود و المصارف، الأكاديمية للنشر، المفرق، ١٩٩٨م، ص ٣٧٣.
- [٨] Mishkin Fredic, *The Economics Of Money ,Banking & Financial Market*, 2nd Scott, Fores Man & Company, 1989, p.386.
- [٩] خالد الوزني، الجهاز المصرفي و السياسة النقدية في الأردن خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٠م)، الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية، ١٩٩٠م، ص ٣٣.
- [١٠] جمال صلاح، الجانب النقدي لبرنامج التصحيح الاقتصادي في الأردن، المصارف العربية، أيلول، ١٩٩٣م. ص ٦٣.
- [١١] نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ١٩٩٤م ص ٦٣.
- [١٢] صالح التاية، السياسة النقدية و تطبيقاتها في الأردن، مجلة البنوك في الأردن، العدد التاسع، كانون الأول ١٩٩٧م. ص ٥٦.
- [١٣] وجدي محمود ياسين، اقتصاديات النقود و البنوك: مدخل النظم المصرفية في البلدان النامية و الاقتصاد الإسلامي، ٢٠٠٢م. ص ١٧٩.

[١٤] إسماعيل سعيد زغلول، السياسة النقدية في الاقتصاد الأردني، في السياسات النقدية في البلدان العربية، علي توفيق صادق، و معبد علي الجارحي، نبيل عبد الوهاب(محررون)، العدد الثاني أبو ظبي، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، ١٩٩٦م.

[١٥] Poindexter Julius, Carl Jones ,Charles Parker ,*Money Financial Markets, & The Economy* Paul: West Pub,1980,p.122.

[١٦] Thomas d,Simpson, *Money,Banking & Economic Analysis*,USA,1979,p.237.

[١٧] ناظم نوري الشمري، النقود و المصارف، ط ٢، دار زهران، عمان، ١٩٩٨م، ص ص ١٠٩ - ١١٣.

[١٨] زياد رمضان و آخرون، إدارة البنوك، ط ٢، دار المسيرة، عمان، ١٩٩٦م، ص ص ١٣٧ - ١٣٨.

[١٩] مفلح عقل، ندوة إدارة أسعار الفائدة في ظل التعويم، مجلة البنوك في الأردن، العدد السادس، ١٩٨٩م، ص ١.

[٢٠] عبدالله المالكي، البنوك الأردنية واقعها: دورها التنموي، مجلة البنوك في الأردن، العدد السابع و العشرين، تشرين الثاني، ١٩٩٣م.

[٢١] [www. Cipe-egypt.org/articles/art0104,htm](http://www.Cipe-egypt.org/articles/art0104.htm), 30/4/2004, 1. 00pm

[٢٢] Arabic Peopldaily.com.cn/200311/04/ara20031104 71624, html, 30/4/2004 ,1.15 pm.

[٢٣] عمر عبد العزيز، الرياضيات المالية، ط ١، دار الصفاء، عمان، ١٩٩٩م. ص ص ١٧ - ١٩.

[٢٤] مروان عوض، العملات الأجنبية، ط ١، معهد الدراسات المصرفية، عمان، ١٩٨٨م، ص ص ١٠٣-١٠٥.

النشرات الرسمية

١. البنك المركزي، الأردن، النشرة الإحصائية، أعداد مختلفة، دائرة مراقبة البنوك.

ملحق رقم (١)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.744 ^a	.554	.549	1014.4384

a. Predictors: (Constant), I

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.15E+08	1	14959984.8	111.711	.000 ^a
	Residual	92617680	90	1029085.330		
	Total	2.08E+08	91			

a. Predictors: (Constant), I

b. Dependent Variable: C

Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-4772.849	717.331		-6.654	.000
	I	.723.470	68.450	.744	10.569	.000

a. Dependent Variable: C

ملحق رقم (٢)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.837 ^a	.700	.691	188.9114

a. Predictors: (Constant), ID

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2831114	1	2831114	79.331	.000 ^a
	Residual	1213375	34	35687.503		
	Total	4044490	35			

a. Predictors: (Constant), ID

b. Dependent Variable: C

Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3207.201	499.384		-6.422	.000
	ID	507.320	56.959	.837	8.907	.000

a. Dependent Variable: C

ملحق رقم (٣)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.211 ^a	.045	.027	1104.8883

a. Predictors: (Constant), IF

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3028734	1	3028733.711	2.481	.121 ^a
	Residual	64701247	53	1220778.252		
	Total	67729981	54			

a. Predictors: (Constant), IF

b. Dependent Variable: C

Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	958.188	1760.671		.544	.589
	IF	241.717	153.460	.211	1.575	.121

a. Dependent Variable: C

Interest Rates and Their Effect on Credit Facilities in Jordan

Suliman Ibrahim Shelash Mohmmad

*Assistant Professor, Business Administration Department,
Faculty of Finance and Business Administration,
Al-Bait University, Jordan*

(Received 20/8/1425H.; accepted for publication 13/1/1427H.)

Abstract. This study aims at illuminating the development of interest rates of economy in Jordan during the price floating period and the period of fixing rate by the Central Bank, and observing their effects on credit facilities in the licensed banks. The study concludes that there is statistically significant relationships between interest rates and credit facilities during the period (1981-2003). There is also statistically significant relationships between interest rates during the period of fixing rates and credit facilities, and there is a weak significant relationship between interest rates and credit facilities during price floating period. Accordingly, we notice that there is a contradiction between the results of testing the premises on the one hand, and economic theory on the other. This result is due to the high size of liquidity in Jordanian banks, a matter that led to the increase of facilities although interest rates were up. Also, the Jordanian economy is considered one of the developing economics, and its economic cycle is unadvanced wherein loans are insensitive to interest rates; a matter that indicates the incompetency of the monetary policy.

The study recommends that the Central Bank should adopt recycled floating system and should develop the tool of monetary policy to make it more effective in influencing banks since banks liquidity in Jordan is high. There is also the possibility of making use of wasted extra liquidity in current bank accounts at trading banks by increasing the efficiency of and developing the services and tools of Islamic financial institutions, seeking to implement the idea of comprehensive bank that can offer a wide range of banking services. Also, contributing in the processes of privatization of the companies and institutions of the public sector, and encouraging banks to merge so that they would be able to increase varied investments after their transformation into big banks that can share internally and externally in large international loans.